علي بن أبي حمزة البطائني

بحث رجالي

علي بن أبي حمزة البطائني

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمقة القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج تتناول شخصية جدلية جداً عند الامامية ألاّ وهو (علي بن ابي حمزة البطائني) ، والذي اختلف فيه الاعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى اساتذتنا ، فلذلك احببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة مركزين في البحث عن الجنبة الرجالية ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف تاركين الجهات الأخرى للكتاب والمصنفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل خصوصاً وهدر لوقت الطلبة الأعزاء

وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال ،خصوصاً أنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للألقاء على طلبة البحث الخارج بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسر الله تعالى إتمامها والقائها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب احببنا ابرازها لطلبة العلم وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالةٌ عامة على علي بن أبي حمزة البطائني:

يعتبر الرجل من الشخصيات الجدلية التي ورد بحقها ما يمكن أن يفهم منه التوثيق والتضعيف، وللرجل احداث مهمة في حياته تستحق الوقوف عندها والتأمل فيها.

ويمكن تصنيف الرجل على أنه من الطبقة الخامسة ومن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)،وأفرزت طبقته هذه جملة من الأحداث في حياته ستأتي الإشارة إليها، مضافاً إلى أنَّ الرجل لم يكن قليل الورود في الأسانيد، بل وقع في حوالي(٥٤٥) مورداً، ومن الطبيعي بحكم الفترة الزمانية التي عاش فيها فإنه عاصر حرَكات عقائدية مختلفة داخل وخارج المذهب الشيعي، ولعلّ من أهم التغيُّرات العقائدية في الشيعة هو بروز تيار الوقف على الإمام الكاظم (عليه السلام) وما يسمون بالواقفة، وتعرض الإمام الرضا (عليه السلام) إلى محنة كبيرة في إنكار إمامته.

ثم أن رواياته الكثيرة تجدها منتشرة في أغلب المجاميع الروائية، فقد وردت في الكافي وتهذيب الأحكام والاستبصار ومن لا يحضره

الفقيه وغيرها.

ثم أنّ الرجل قد روى عن جمع، منهم:

١ – أبي عبد الله (عليه السلام).

٢ – وكذلك أبي الحسن الكاظم (عليه السلام).

٣ – وأبي بصير، ولعلّه أكثر من روى عنه، فقد بلغت روايته عنه حوالي ٣٢٥ مورداً.

٤ – وابن أبي سعيد.

٥ – وعلي بن يقطين.

٦ –وأبان بن تغلب.

٧ – وإبراهيم بن ميمون.

٨ – ومعاوية بن عمار.

٩ –ويحيى بن أبي القاسم. وآخرون.

وفي مقابل ذلك روى عنه جمع منهم:

١ : إبن أبي عمير.

٢ : أبي طالب الغنوي.

٣: إبراهيم بن أبي نصر.

٤: إبن محبوب.

٥: إبراهيم بن عبد الحميد.

٦: إسماعيل بن مهران.

٧: جعفر بن بشير.

٨: صفوان بن يحيى.

٩: عثمان بن عيسى.

١٠: علي بن الحكم.

١١: عبد الله بن المغيرة.

١٢: محمد بن خالد الطيالسي.

١٣: محمد بن سليمان الديلمي.

١٤: محمد بن سنان.

١٥: يونس بن عبد الرحمن، وآخرون.

إطلالة عامة على ترجمة البطائني في كتب الرجال المتقدمين:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

علي بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة سالم البطائني، أبو الحسن موسى الأنصار، كوفي، وكان قائد أبي بصير يحيى بن القاسم، وله أخ يسمى جعفر بن أبي حمزة، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وروى عن أبي عبدالله (عليه السلام) ثم وقف، وهو أحد عُمُد الواقفة وصنف كتباً عدة، منها كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب التفسير، وأكثره عن أبي بصير، كتاب جامع في أبواب الفقه، أخبرنا محمد بن جعفر النحوي في آخرين قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن غالب قال: حدثنا علي بن الحسن الطاطاري قال: حدثنا محمد بن زياد عنه.

وأخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك أبو العباس النخعي عن محمد بن أبي عمير وأحمد بن الحسن الميثمي جميعاً عنه بكتبه[1].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٤٩ إلى ٢٥٠: رقم:٦٥٦.

بالقول:

علي بن أبي حمزة البطائني، واقفي المذهب، له أصل، رويناه بالإسناد الأول عن أحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمد بن عيسى عن بن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعا عنه[١].

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: علي بن أبي حمزة البطائني مولى الأنصار، كوفي[٢].

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: علي بن أبي حمزة البطائني الأنصاري قائد أبي بصير، واقفي له كتاب[٣]. وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول:

علي بن أبي حمزه لعنه الله، أصل الوقف واشدُّ الخلق عداوةً للوليّ

(١) أُنظر: الطوسي فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٦١ إلى ١٦٢: رقم: ٤١٨.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٤٥: رقم: ٣٤٠٢.

(٣) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٣٩: رقم:٥٠٤٩.

من بعد أبي ابراهيم (عليه السلام).[١]

وبعد هذه الإطلالات الأولية على البطائني وطبقته وكلمات أعلام الرجال الأوائل بحقه، حان وقت الدخول في بحث حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث والضعف للوصول إلى مختار بشأنه إن شاء الله (تعالى).

يقع الكلام في مقامين:

المقام الأول: في الأدلة التي ذُكرت في مقام الاستدلال على وثاقة البطائني.

المقام الثاني: في الأدلة التي ذُكرت في مقام الاستدلال على ضعف أو عدم اعتبار مروياته.

أما الكلام في المقام الأول:

فقد قيل في إثبات وثاقة علي بن أبي حمزة البطائني عدة وجوه، منها: الوجه الأول:

ما استدل به جمع منهم المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه[١]

---

(١) أُنظر: إبن الغضائري: الرجال: صفحة: ٨٣: رقم: ١٠٧.

على وثاقة البطائني وهي كلمات الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه عدّة الأصول من أنه:

وإن كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفة والناووسية وغيرهم..... إلى أن قال: وإنْ كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرِّجاً في روايته موثوقاً في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد. ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى .....إلى آخره[٢].

وفي الحقيقة يمكن المناقشة في هذا الوجه من عدة جهات:

الجهة الأولى:

أنَّ رأي الشيخ الطوسي في علي بن أبي حمزة البطائني لا يمكن

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦٤.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: العدة في أصول الفقه: الجزء الأول: صفحة: ٣٨١.

استكشافه فقط من خلال كلماته في عدّة الأصول كما تقدّم، بل له كلام آخر بخصوص البطائني في كتبه الأخرى يظهر منها صريحاً عدم وثوقه بروايات البطائني كما ورد في كتاب الغيبة، حيث قام برَدِّ رواياته قائلا بحقه: إنَّ الرجل مطعون عليه[١]، وفي مورد آخر من الكتاب قال بشأنه –وغيره من رؤوس الواقفة– انه كيف يوثق بروايتهم أو يعوّل عليها[٢]، وفي ذلك تصريح واضح بمعارضة كلامه في الرجل في كتاب عدّة الأصول، وبالتالي فلا يمكن القول بأنَّ الشيخ الطوسي من العاملين بأخبار علي بن أبي حمزة البطائني خصوصاً مع العلم بأنّ كتاب عُدّة الأصول، كتاب أصولي لبيان القواعد العامة لعملية الاستدلال الفقهي وكتاب الغيبة يعتبر محلّ التطبيق والاستشهاد بالروايات، فيكون كتاب الغيبة أقرب لبيان المباني في الحديث والرواية من كتاب العدة في الأصول.

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة: ٥٥.

(٢) أُنظر: الطوسي: الغيبة: صفحة: ٦٧.

الجهة الثانية:

الظاهر أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في كلمات عُدّة الأصول أراد الإشارة إلى المبنى وهو عدم مانعية فساد المذهب عن الأخذ بروايات الراوي إذا كان هناك قرائن وشواهد ومؤيدات على الوثوق بصدور الروايات عن المعصومين (عليهم السلام)، ولذلك تجده في مقام سرد الشرائط للعمل بالروايات منها:

١ – كونه متحرّجاً في الرواية.

٢ – كونه موثوقا في أمانته.

٣– لم يكن هناك ما يخالف مؤدّى رواياته.

٤ – لا يعرف من الطائفة العمل بخلاف ما يرويه.

وغير ذلك من القرائن والشواهد والمؤيدات التي تدعم الوثوق بصدور الروايات عن المعصومين (عليهم السلام)، والتي عادةً ما يكون محل بحثها وطرحها في الأصول العامة للفقه.

ولعلّ بناء الشيخ الطوسي (قدس سره) على العمل بمرويات البطائني كان بمعية توفّر هذه القرائن والشواهد والمؤيدات، وحيث أنها لم تنقل إلينا

ولم يشر إليها المتقدمون، فلا موجب يوجب علينا الوثوق بصدور مرويات البطائني من المعصومين (عليهم السلام) كما هو واضح.

الجهة الثالثة:

ما نعتقده من أنّ كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) كان في مقام استعراض كبرى كُلية، والإشارة في ذيلها إلى مصاديق لهذه الكبرى. ومن الطبيعي ألاّ تكون جميع المصاديق المذكورة على درجة واحدة من الثقة أو الوثوق، فبالتالي يمكن للتحقيق والتدقيق أن يفرز مصاديق لا تدخل في حيّز هذه الكبرى أو تكون على طرف دائرة الدخول، فبالتالي تكون محلّ خلاف واختلاف، ونعتقد أنَّ هذا الكلام ينطبق على علي بن أبي حمزة البطائني، وبالتالي فيمكن للمدقّق من بعد الشيخ الطوسي (قدس سره) أنْ يخالفه في بعض المصاديق المذكورة.

الوجه الثاني:

وهو الذي أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه من عدّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم لكتاب علي بن أبي حمزة البطائني في عِداد الأصول مصرّحاً بالقول:

(له أصل)[١]، وبمعية أنَّ كل صاحب أصل فهو ثقة فعليه يكون علي بن أبي حمزة البطائني ثقة.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله:

أنّ معنى الأصل مختلف عليه بشدة بين الأعلام، وبالتالي فلا اتفاق على معنى واحد له، ويضاف إلى ذلك أنَّ كلمات الأعلام -ومنهم الشيخ الطوسي (قدس سره) - قد صرّح في ترجمة إسحاق بن عمار أنَّ (أصله معتمد عليه)[٢]، ومن الواضح أنَّ القيد للاحتراز مما يُؤشِّرُ على أنَّ هناك من الأصول من هو غير معتبر وغير معتمد، وبالتالي فلا تصح القاعدة القائلة بأنَّ كل صاحب أصل ثقة من جهة كون كل أصل معتبر.

وقد تقدّم منا الحديث مفصلاً في أنَّ الظاهر من المراد بالأصل كون أبوابه ورواياته مُنَسَّقةً على نسق معين وترتيب محدد ونحو ذلك من

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦٤.

(٢) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٣٩.

السمات والخصائص.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامّ.

الوجه الثالث:

رواية مشايخ الثقات الذين ثبت أنهم لا يروون بل ولا يرسلون إلاّ عن ثقة، كأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي[١] ، وكذلك بن أبي عمير[٢]، بل هو الراوي لكتابه كما تقدّم عن فهرست الشيخ الطوسي، وكذا صفوان ابن يحيى الذي يروي عنه كتابه[٣].

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الصحيح كون مشايخ الثقات لا يروون بل ولا يرسلون إلى عن ثقة، ولكن:

حيث أنّ علي بن أبي حمزة البطائني لم يكن مستقيم الحال ثقة في

---

(١) أُنظر: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة: ٨٧. من المشيخة.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٥٠: رقم:٦٥٧.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٦٢: رقم:٤١٨.

الحديث طول حياته الممتدة من زمن الإمام الصادق (عليه السلام) مروراً بالإمام الكاظم (عليه السلام) وانتهاءً بالإمام الرضا (عليه السلام)، بل من الواضح أنَّ سيرته الحسنة ووثاقته بل و وكالته عنهم (عليهم السلام) انتهت باستشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام) سنة ١٨٣ للهجرة، وحيث أنَّ مشايخ الثقات توفُّوا في العقد الثاني من القرن الثالث الهجري، وعاصروا مرحلة ما بعد الإمام الرضا (عليه السلام) المستشهد سنة ٢٠٣ للهجرة، وحيث أنهم رووا عن أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) والبطائني منهم، فيحتمل قوياً كما أشير لذلك[1] أنْ يكون مشايخ الثقات قد تحمّلوا الرواية عن البطائني حال استقامته التي انتهت ١٨٣ للهجرة باستشهاد الإمام الكاظم (عليه السلام).

نعم، لابدّ من الإلتفات إلى أنَّ القدر المتيقن تحمّل مشايخ الثقات الرواية عن علي بن أبي حمزة البطائني حالة استقامته، وفي عهد الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقيل أنه يقول بالوقف، وبالتالي فمن المحتمل جداً

(١) أُنظر: إشارة السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣٤٥.

روايتهم لتلك الروايات بعد زمان الوقف، -أي في عهد الإمام الرضا (عليه السلام) ومن بعده-، وهذا لا يدلّ على وثاقة البطائني في زمن الإمام الرضا (عليه السلام) ومن بعده؛ وذلك لأنَّ معنى كونهم لا يروون إلاّ عن ثقة هو عدم تحمّلهم الرواية إلاّ عن الثقة، ولا يستدعي ذلك ولا يلازم أن لا يرووا إلاّ عن ثقة، فقد يتحمّلون عن الثقة حال كونه ثقة ومن ثم يُخبِرون ويروون عنه ما تحملوه من الروايات عنه ويكون ذلك الثقة قد تبدّل حاله إلى عدم الوثاقة، وهذا ما حصل مع علي بن أبي حمزة البطائني من جهة وصفوان وابن أبي عمير والبزنطي من جهة اخرى.

ويمكن أن يقال:

أنَّ مقتضى رواية بن أبي عمير عن أبي عن علي بن أبي حمزة البطائني قبل انحرافه هو البناء على وثاقته حتى بعد قوله بالوقف، متمسّكاً باستصحاب بقائها، إلاّ أن يثبت أحد أمرين:

١- إنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام) طمعاً في الأموال ووضعه الأحاديث في ذلك، وشهادة الإمام الرضا (عليه السلام) عليه بالكذب كما ستأتي الإشارة إليه.

٢- ما حُكِي عن ابن فضّال من أنه كذّاب متهم كما ستأتي الإشارة إليه.

وكلا الأمرين غير ثابت.

أما الثاني فَلِما سيأتي بيانه لاحقاً، وأما الأوّل فَلِرواية صحيحة أوردها الحميري[1]، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ورد فيها أنّ الإمام الرضا (عليه السلام) كتب إليه في ضمن رسالةٍ طويلةٍ ما يأتي: أما ابن السراج فإنما دعاه إلى مخالفتنا والخروج عن أمرنا أنه عدا على مال لأبي الحسن (صلوات الله عليه) عظيم فاقتطعه في حياة أبي الحسن وكابرني عليه وأبى أن يدفعه، والناس كلهم مسلِّمون مجتمعون على تسليمهم الأشياء كلها إليّ فلما حدث ما حدث من هلاك أبي الحسن (صلوات الله عليه)، اغتنم فراق علي بن أبي حمزة وأصحابهم اياي وتعلل، ولعمري ما به من علة إلا اقتطاعه المال وذهابه به.

ثم قال (عليه السلام):

وأما ابن أبي حمزة فإنه رجل تأوّل تأويلاً لم يحسنه ولم يؤت علمه،

---

(١) أُنظر: قرب الإسناد: صفحة: ٣٥.

فألقاه إلى الناس فلج فيه، وكره إكذاب نفسه في إبطال قوله بأحاديث تأوّلها، ولم يحسن تأويلها ولم يؤت علمها، ورأى أنه إذا لم يصدّق آبائي بذلك لم يدر لعلّه ما خبر عنه مثل السفياني وغيره، إنه الخائن لا يكون منه شيء، وقال لهم: ليس يخط قول آبائه بشيء، ولعمري ما يخط قول آبائي بشيء ولكن قصر علمه عن غايات ذلك وحقائقه، فصار فتنة له وشُبّه عليه، وفرّ من أمر فوقع فيه.

وقال أبو جعفر (عليه السلام): من زعم أنه قد فرغ من الأمر فقد كذب؛ لأن لله (عز وجل) المشيئة في خلقه، يحُدث ما يشاء، ويفعل ما يريد، وقال: "ذرية بعضها من بعض" فآخرها من أولها وأولها من آخرها، فإذا أخبر عنها بشيء منها بعينه أنه كائن فكان في غيره منه، فقد وقع الخير على ما أخبره، أليس في أيديهم أنَّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قيل في المرء شيء فلم يكن فيه ثم كان في ولده من بعده فقد كان فيه؟

قال العلامة المجلسي (قدس سره):[1] قوله: "ورأى أنه إذا لم يصدق (أي

(١) أُنظر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الأطهار: الجزء ٤٩: صفحة: ٢٦٨.

قال أنه إن لم أصدق) الأئمة فيما أخبروا به من كون الإمام موسى (عليه السلام) هو القائم يرتفع الإعتماد عن إخبارهم، فلعّل ما أخبروا به من السفياني وغيره لا يقع شيء منها، وحاصل جوابه (عليه السلام) يرجع تارة إلى أنه مما وقع فيه البداء، وتارة أخرى أنه مأوّل بأنه يكون ذلك من نسله.

إن هذه الرواية الشريفة تدلّ على أمرين:

أحدهما أن إنكار علي بن أبي حمزة لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام) لم يكن لطمعه في شيء من أموال الدنيا على خلاف ما نسب إليه في بعض الروايات المروية في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (قدس سره) وغيره، وهي روايات ضعيفة الأسناد ولا تبلغ حدّ الإستفاضة ليأخذ بها على كل حال، وأما قول الشيخ الطوسي (قدس سره)[1]، (روي عن الثقات أنَّ أول من أظهر هذا الاعتقاد علي بن أبي حمزة البطائني..... إلى أن قال: طمعوا في الدنيا)، فهذا لا يعدو كونه رسالة مرسلة ولا يمكن الأخذ بها في مقابل هذه الرواية الصحيحة والتي تحكي شهادة خطّية من الإمام

(١) أُنظر: الطوسي: كتاب الغيبة: صفحة: ٦٣.

(عليه السلام)، وهي بقرينة المقابلة مع ما ذكره (عليه السلام) بشأن بن السراج كالصريح في براءة علي بن أبي حمزة من تهمة استحواذه على أموال الإمام الكاظم (عليه السلام) وانكاره لوفاته (عليه السلام) طمعاً فيها.

ثانيهما: أنَّ علي بن أبي حمزة لم يختلق رواية في نفي امامة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) وأنه هو القائم الذي يظهر في آخر الزمان ونحو ذلك، بل أنه كان قد روى عدة روايات بهذه المضامين[1]، إلا أنه لم يحسن فهمها و قصر علمه عن درك معانيها، ولم يتوصل إلى تأويلها، فأوجب ذلك إنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام)، وعدم الإقرار بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام) ولعلّ قصور فهم الرجل وأصحابه عن درك معاني الروايات التي كانوا يرونها هو الوجه فيما ورد[2] من أنَّ الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) خاطبه قائلاً: يا علي أنت وأصحابك شبه الحمير.

وكيف كان فإنَّ صحيحة البزنطي المذكورة المتضمنة لرسالة الإمام

(١) أُنظر: قرب الإسناد: صفحة: ٣٧٤.

(٢) أُنظر: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٠٥.

الرضا (عليه السلام) إليه كفيلة بتبرئة ساحة علي بن أبي حمزة من كل من تهمتي أكل أموال الإمام (عليه السلام) واختلاق الروايات لترويج القول بالوقف. وليس في ما يذكر في مقابلها إلا عدّة روايات غير نقية السند، حتى ما دلّ على شهادة الإمام الرضا (عليه السلام) بكذبه، وعلى ذلك فلا دليل على أنّ إنحراف الرجل في العقيدة كان مقروناً بالخلل في وثاقته في النقل، بل ظاهر الصحيحة المذكورة خلافه.

ومن هنا يرجّح البناء على وثاقته حتى بعد وقفه على الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام)؛ هذا أقصى ما يمكن أن يوجه به البناء على وثاقة البطائني، ولو بعد قوله بالوقف.

ولكن يمكن الخدش فيه:

بأنَّ رسالة الإمام الرضا (عليه السلام) إلى البزنطي بشأن مخالفة علي بن أبي حمزة إياه يبدو أنها كانت تتعلق بما حصل في أوائل الأمر بُعَيْدَ وفاة الإمام الكاظم (عليه السلام)، ويشير إليه قوله (عليه السلام)[1] في الرسالة نفسها: (ولولا ما قال أبو جعفر (عليه السلام) حين يقول لا تعجّلوا على شيعتنا إن

(١) أُنظر: قرب الإسناد: صفحة: ٣٥١.

تزل قدم تثبت أخرى، وقال: من لك يأخذك كله لكان مني من القول في بن أبي حمزة وابن السراج وأصحاب إبن أبي حمزة). فإنه يظهر من هذا المقطع أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يأمل عند تحرير تلك الرسالة أنْ يغير ابن أبي حمزة طريقه بعد مدة من الزمن ويرجع إلى طريق الحق.

وعلى ذلك فلا يصحّ الإستناد إلى الرسالة المذكورة في نفي تمادي علي بن أبي حمزة لاحقاً، والتجائه إلى الكذب والإفتراء لتثبيت مذهبه، فإنَّ من الأشخاص من يخطئ في أمر ثم يلتفت إلى خطأه ولكن يعُزُّ عليه أنْ يعلن أمام الناس اشتباهه ويتراجع عنه، فيصّر عليه ويتمادى في الباطل ويتوسل بكل وسيلة لتثبيته.

وربّما كان ابن أبي حمزة من هذا القبيل، بل لعلّ في كلام الإمام (عليه السلام) إشارة إلى هذا المعنى حيث قال:[1] فإنه رجل تأوّل تأويلاً لم يحُسنه ولم يؤتى علمه فألقاه إلى الناس فلَجّ فيه وكره إكذاب نفسه في إبطال قوله.

وبالجملة: فكلام الإمام (عليه السلام) إنما يصلح دليلاً على نفي ما ورد في

(١) أُنظر: قرب الإسناد: صفحة: ٣٥١.

روايات ضعيفة أخرى بأنّ منشأ قول علي بن أبي حمزة بالوقف وإنكاره لوفاة الامام الكاظم (عليه السلام) هو طمعه في الأموال التي كانت عنده، وأنه قد اختلق عدداً من الروايات في عدم وفاة الإمام (عليه السلام). وأما أنَّ الرجل ظّل مشتبها إلى آخر أمره لاستناده إلى بعض الروايات التي لم يحُسن فهمها ولم يؤت علمها وأنه لم يلتجئ لاحقاً إلى الكذب والإفتراء لتثبت مذهبه فهذا مما لا يمكن استفادته من الصحيحة المذكورة فتأمل[1].

وعليه: فهذا الوجه غير تام.

الوجه الرابع:

ما أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه من رواية جعفر بن بشير عن علي بن أبي حمزة البطائني[2]، وجعفر قيل في حقه أنه

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣٤٧ إلى ٣٥٠.

(٢) أُنظر: الكافي: الجزء الأول: صفحة: ٣٤٦: رقم: ٣٥.

روى عن الثقات ورووا عنه.[١]

ولكن يرد على هذا الوجه ما تقدّم منّا مفصلاً من المناقشة في تمامية هذا التوثيق العام، حلاً: من خلال عدم دلالة الجملة على الحصر في الثقات من كلا الطرفين، الذي هو المقوّم والعمود لتمامية هذا التوثيق.

ونقضاً: من خلال الإشارة إلى رواية جعفر بن بشير عن جمع ممن ثبت ضعفهم، كالمفضل بن عمر الجعفي وداود الرُقّي وعبد الله بن محمد الجعفي وللاطلاع على التفصيلات راجع ما ذكرناه في محلّه في مختاراتنا الرجالية وتحديداً في التوثيقات العامة.

الوجه الخامس:

ما ذكره كذلك المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه من أنَّ علي بن الحسن الطاطاري روى عن علي بن أبي حمزة البطائني، كما ورد في كتاب تهذيب الأحكام[٢]، وقد قالوا بحق الطاطاري أن له كتب في

(١) انظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: ج: ٤: صفحة: ٤٦٧.

(٢) أُنظر: تهذيب الأحكام: الجزء الخامس: صفحة: ٣٩٦: رقم: ١٣٧٧.

الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم[١].

ولنا في المقام كلام حاصله:

أنَّ هذا الوجه غير تامّ؛ وذلك لأنَّ مثل هذه التعبيرات تكون مبنية على ضرب من التعميم والتغليب، دون أن تكون قائمة على الإستقراء والتدقيق، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فلا ملازمة بين رواية الشخص عن الثقات في كتبه وبين أن يكون هو بنفسه من الثقات كما هو واضح، وعليه فهذا الوجه ساقط عن الإعتبار.

الوجه السادس:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من دعوى المحقق إجماع الأصحاب على العمل بروايات علي بن أبي حمزة البطائني، حيث قال في المعتبر في مسألة الأسآر:

وأما سؤر الطيور فظاهرٌ إلاّ ما كان على منقاره نجاسةٌ دماً أو

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٩٢: رقم: ٣٩٠. والمحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦٥.

غيره. ثم استدل بروايتي علي بن أبي حمزة وعمّار، ثم قال: لا يقال علي بن أبي حمزة واقفي وعمار فطحي فلا يعُمل بروايتيهما، لأنا نقول الوجه الذي لأجله عُمل برواية الثقة قبول الأصحاب أو انضمام القرينة، لأنه لولا ذلك لمنع العقل من العمل بخبر الثقة، إذ لا قطع بقوله، وهذا المعنى موجود هنا، فإنَّ الأصحاب عملوا برواية هؤلاء كما عملوا هناك.

ولو قيل: قد ردّوا رواية كل واحد منهما في بعض المواضع.

قلنا: كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع متعللين بأنّه خبر واحد، وإلا فإنظر كتب الأصحاب فإنّها تراها مملوءة من رواية علي المذكور واسحاق[1].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع لأمور:

الأمر الأول: أنها مجرد دعوى كما اعترف بذلك المحدث النوري نفسه حيث لم يقم عليها الدليل من المحقق (ﷺ).

---

(١) أُنظر: المعتبر: صفحة: ٢٣. والمحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦٧.

الامر الثاني: لا حجية لدعوى الإجماعات في الفقه فضلاً عن دعوت حجيتها في الرجال كما هو الصحيح في علم الأصول، وذهب إليه جمع من الأعلام، وهذا يكفي لإسقاط هذا الوجه عن الإعتبار.

الوجه السابع:

وهو الوجه الذي يتمحور حول كلمات ابن الغضائري في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني وحاصله:

إنّ إبن الغضائري ضعّف بوضوح ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني وقال عنه: (أبوه أوثق منه)[1]، ففهم البعض من هذا الكلام أنه توثيق من إبن الغضائري للبطائني؛ من جهة عدم إمكان الحمل على ضعف البطائني عند إبن الغضائري بعد أن صرح بأنه أوثق من ابنه.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع وحاصله:

فإنه يمكن الحمل على إرادة وثاقة البطائني عند إبن الغضائري إذا كان ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ثقة عند إبن الغضائري،

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست مصنفي الشيعة: صفحة: ٥١.

فيكون بذلك إشارة إلى أنه أعلى منه مرتبة في الوثاقة، وقد فُهم هذا المعنى من كلمات الأعلام من الرجال المتقدمين في غير مورد شريطة أنْ يكون من يقاس عليه ثقة في نفسه.

وامّا في المقام فالأمر يختلف، فإن المقيس عليه ضعيف، وبذلك يكون التعبير بـ(أوثق منه) لا يلازم إرادة الوثاقة بالمعنى والمستوى المطلوب منه في علم الرجال، بل يظهر منه إرادة النسبية بالنسبة إلى الضعف، فليس كل مستوىً أعلى من الضعف هو الوثاقة، فلعّل المراد به "أقل ضعفاً منه"، ولكنه يبقى دون الوصول إلى مرتبة الوثاقة المطلوبة للاعتماد على مروياته.

بل لا يمكن الحمل على إرادة إبن الغضائري توثيق علي بن أبي حمزة بعد أن لعنه صريحاً في ترجمته، وهذا اسلوب غير معهود منه، بل لعله انفرد بلعن البطائني في كتابه، وهذا يدلّ على شدة تضعيفه روايةً وسلوكاً وعقيدةً، بل وعداوة لأهل البيت (عليهم السلام) من خلال إنكاره لإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، وعليه فهذا الوجه على الخلاف أدلّ.

ثم أنه حتى على تقدير وثاقة البطائني عند إبن الغضائري فهو لا

يعدو بذلك أنْ يكون موثقاً عند أحد أعلام الرجال، ولكن في مقابل ذلك هناك آراءٌ وكلماتٌ من أعلام آخرين تعارض هذا التوثيق، بل تُصرّح بضعف البطائني وبالتالي فلا يثبت له توثيق في المحصلة النهائية، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة.

الوجه الثامن:

وهو الذي أشار إليه المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه من رواية جمع من الأعلام عنه ك:

١-الحسين بن سعيد.

٢- والحسن بن علي الوشاء.

٣- وعلي بن الحكم.

٤- وأبو داود سليمان بن سفيان.

٥- وعتيبة بياع القصب.

٦- وإبراهيم بن عبد الحميد.

٧- ومحمد بن سنان.

٨- وظريف بن ناصح.

٩- ووُهَيب بن حفص.

١٠-وإسماعيل بن مهران.

١١- ومحمد بن خالد الطيالسي.

١٢- وعلي بن أسباط.

١٣- ودرست بن أبي منصور.

١٤- وموسى بن القاسم.

١٥- ومعاوية بن وهب.

١٦- وعمر بن عثمان.

١٧- والعباس بن عامر.

١٨- وعبد الله بن المفضّل النوفلي.

١٩- وعبد الله بن حمّاد.

٢٠- وسليمان بن داود.

٢١- وعبد الله بن جبلة.

وغيرهم من الممدوحين[1].

وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ:

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الرابع: صفحة ٤٦٦ إلى ٤٦٧.

بل نحتاج إلى وقفة في نقد هذا الأسلوب والمنهج من التوثيق القائم على سرد أسماء من روى عن الشخص، فإنّ هذا المنهج ضعيفٌ جداً، بل لا يدخل في دائرة المنهج العلمي في إثبات وثاقة الشخص؛ وذلك لأنّ كثرة الرواية عن شخص من قبل تلامذته لا يمتُّ إلى الوثاقة بصلة، ولا يمكن أنْ يكون مؤشراً على وثاقة المروي عنه، بل غاية ما هنالك أنها آلية من آليات تحمل الرواية ونقل الحديث طبقة بعد طبقة، وأما استخدامها كوسيلة للدلالة على الوثاقة، فهذا بعيد عن المنهج العلمي، خصوصاً بعد أن ثبت لجمع ممن استعرضت أسمائهم في المقام بأنهم ليسوا من الثقات ولا الممدوحين، بل من الضعفاء والغُلاة كمحمد بن سنان وغيره.

ثم أنه على تقدير تمامية هذا الوجه، فيمكن أنْ يقال بأنه سيكون وجها سيّالاً للإثبات، أي لإثبات وثاقة أغلب من لم يثبت وثاقته من الطرق المتعارفة؛ وذلك من جهة أننا لا نُعدم الحصول على مجموعة ممن روى عن أي راوي، ومنهم الثقة والممدوح وأضرابه كما هو واضح، ولكن تقدّمت أنها ليست من الطرق العلمية المعتبرة.

الوجه التاسع:

ما ذُكر من أنَّ للصدوق طريق صحيح إليه، وهذا نافع في الاستدلال على وثاقته.

والجواب عن هذا الوجه تقدّم غير مرة وحاصله:

أنه لا دلالة لوجود طريق صحيح للصدوق إلى شخص على وثاقة ذلك الشخص بوجه؛ وذلك لأنَّ طرق الصدوق وغيره إلى أصحاب الكتب والمصنّفات والأصول التي أخذ منها رواياته، إنما هي تعبير آخر عن آليةٍ علميةٍ لأخذ الروايات وتدوينها في الكتب المصنفة، سواء كانت صحيحة معتبرة أو غير معتبرة، ولا علاقة للأمر بثبوت وثاقة أصحاب الكتب والأصول التي ينتهي إليها الطريق، وقد تقدّم ذلك مفصلاً في شرحنا لمشيخة من لا يحضره الفقيه فراجع كتابنا بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه.

الوجه العاشر:

وقوع الرجل في ما يسمى بتفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، حيث روى فيه عن أبي بصير، وروى عنه القاسم بن محمد في تفسير

سورة طه في قوله (تعالى) "بسم الله الرحمن الرحيم :(طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى)"، وقد صحّح هذا الوجه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، ولكنه ذكر بكونه معارض بما نُقل عن ابن فضّال، من أنَّ علي بن أبي حمزة البطائني كذّابٌ متهم وبالتالي فلا يمكن الحكم بوثاقته، وبالنتيجة يتُعامل مع البطائني معاملة الضعيف[1].

وللمناقشة فيه مجال واسع بعدّة أمور:

الأمر الأول: أنَّ ما وصلنا مما يسمّى بتفسير القمي فهو ليس بتفسير القمي، وإنما هو مجموعة كلمات ومصنفات ورسائل وروايات وغير ذلك من غير واحد، جُمِعت وأُضيف إليها في خلال القرون والأزمان الشيء الكثير الذي أخرج ما وصل إلينا عن كونه تفسير للقمي، وبالتالي فلا يصح تسميته بتفسير القمي أصلاً.

الأمر الثاني: أنه ما وصلت إلينا من مقدمة لهذا الكتاب، لا يصح

(١) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثاني عشر: صفحة ٢٤٦.

نسبتها إلى علي بن إبراهيم القمي، واستفادة وثاقة رجال الأسانيد للكتاب منها؛ لأنها أصلاً لم تثبت نسبتها لعلي بن إبراهيم.

الأمر الثالث: أنه لا يصحّ الإستناد إلى الوقوع في أسناد هذا التفسير للقول بوثاقة الراوي، وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في التوثيقات العامة فراجع في ما يسمى بتفسير القمي فراجع.

الأمر الرابع: أنّه حتى على تقدير تمامية دلالة نفس الوقوع في الأسناد على الوثاقة ومطابقة ما وصل إلينا من نسخة مع نسخة الأصل من التفسير وكونه للقمي فمع ذلك ما ذهب إليه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) من كونه معارضاً مع ما قاله ابن فضّال بحق البطائني فهذا غير صحيح؛ لأنه مبني على مسلكه (قدس سره) في مدرك حجيّة قول الرجال وكونه من باب حجيّة خبر الثقة في تشخيص موضوع خارجي.

وتقدّم مفصلاً أنَّ هذا المسلك غير تامّ، والصحيح أنَّ مدرك الحجيّة لقول الرجال كونه قرينة أو مقدمة أو شاهداً ونحو ذلك على حال الراوي توثيقًا وتضعيفًا، ويستبطن قيمةً احتماليةً معينةً لها القدرة

على الانخراط في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي جرحاً أو تعديلاً، فبالتالي يكون قول ابن فضّال قرينة على خلاف ما يدلّ عليه وقوع البطائني في أسناد تفسير القمي، والتي يُدعى بدلالتها على الوثاقة، فبالتالي تمنع كلمات إبن فضّال من الوصول إلى مستوى الإطمئنان بوثاقة البطائني.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم من الوجوه:

أنها لا تصلح للانتهاء إلى القول بوثاقة علي بن أبي حمزة البطائني، مضافا إلى وجود جملة من الوجوه التي قيل بدلالتها على ضعف الرجل في الرواية والعقيدة كما سيأتي بيانه.

أما الكلام في المقام الثاني: في وجوه ضعف علي بن أبي حمزة البطائني، فمنها:

الوجه الأول:

ما ورد في رجال الكشي قال:

قال بن مسعود سمعت علي بن الحسن يقول: إبن أبي حمزة كذّابٌ ملعون، قد رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت تفسير القرآن كلّه من

أوله إلى آخره، إلا أنّي لا استحل أن أروي عنه حديثا واحداً[١].

أما الكلام في السند للرواية فواضح، فإنَّ الكشي يرويها عن ابن مسعود العيّاشي الثقة صاحب التفسير الجليل الذي تقدّم، وأما علي بن الحسن بن فضّال فإنه فطحيٌ ثقة جليل القدر عظيم المنزلة فقيه شيخ أصحابنا واسع الرواية تقدّم، وعليه فالرواية معتبرة سنداً.

وأما من ناحية الدلالة فأمرها واضح في الخدش بأبن أبي حمزة من ناحية الحديث وكونه كذّابٌ ملعون.

إلاّ أن هناك جهة لابدّ من الإلتفات إليها وتحقيق الحال فيها وهي: أن الواسطة بين علي بن الحسن بن فضّال وعلي بن أبي حمزة البطائني معدومةٌ في هذه الرواية، وهذا خلف الواقع من أنَّ علي بن الحسن بن فضال من الطبقة السابعة وعلي البطائني من الطبقة الخامسة، وعليه فلا بدّ من وجود واسطة للنقل بينهما، وبناءً على ذلك فهذا مؤشر على وجود سقط في السند وهو الواسطة بين ابن فضّال وعلي بن أبي حمزة.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة ٤٦٤: رقم: ٧٦٥: تحقيق الشيخ محمد الماجدي.

ولكن يمكن أنْ يقال –كما هو الأقرب بل الاظهر– أنّ ابن فضال في المقام لم يُصرح بالمراد من أبي حمزة، فإنه كما يحتمل إرادة علي، فكذلك يحتمل إرادة ابنه الحسن بن علي، ومن الواضح أنّ الحسن حينئذ سيكون من الطبقة السادسة ومعه فلا حاجة لافتراض السقط في السند لإمكانية رواية بن فضّال عن الحسن البطائني من دون واسطة.

وأما توجيه الكلام في مسألة كتابة تفسير القرآن عنه كاملاً، فقد قيل في توجيهه أن كلمة "تفسير" محرّف كلمة "فضل" وبمعية أنَّ للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني كتابًا في فضائل القرآن[1]. كان الصدوق قد أورد رواياته في كتاب (ثواب الأعمال) بما يناهز المئة رواية[2].

وإن رأيت بعد الحمل على التصحيف في كلمة "تفسير" فيمكن حينئذ الحمل على إرادة رواية تفسير علي ابن أبي حمزة من قبل ابنه

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٧: رقم: ٧٣.

(٢) أُنظر: الصدوق: ثواب الأعمال وكفاية الأعمال: صفحة: ١٠٤ إلى ١٢٨.

وكان الحسن بن علي بن فضّال قد كتب عن الحسن بن علي هذا التفسير، وعادة ما يروي الأبناء كتب آبائهم وعادة ما يروي التلامذة كتب أساتذتهم وهذا واضح.

ثم أنه من المتعارف لدى اصحاب الرجال والفهارس من أصحابنا القدماء نسبة الراوي تارةً إلى أبيه كأن يقال الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني أو ينسب إلى جده مباشرةً كأن يقال الحسن بن أبي حمزة البطائني أو بن أبي حمزة مباشرة، وهذا وارد بل في بعض الأحيان يُنسب الراوي إلى والد جده وهكذا، وهذا النمط من هل التعبيرات واضح عند من أطال النظر في أسماء الرواة المذكورين في كتب الفهارس من القدماء من أصحابنا.

بل هناك قرينة على إرادة الحسن دون أبيه علي، وهي ما رواه الكشي في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، محمد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فقال: كذّابٌ ملعون رويت عنه أحاديث كثيرة وكتبت عنه تفسير القرآن كلّه من أوله إلى آخره إلاّ أني لا استحل أن أروي عنه

حديثاً واحداً[١].

ويعضد ما انتهينا إليه ويشير اليه بوضوح أن النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة ذكر في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة أنه: قال أبو عمر الكشي، فيما أخبرنا به محمد بن محمد بن جعفر بن محمد عنه قال: قال محمد بن مسعود سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني فطعن عليه[٢]، ولم يذكر أو يشير إلى ذلك في ترجمة أبيه علي بن أبي حمزة البطائني.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم أنَّ الرواية وإن كانت تامة سنداً ودلالة على الخدش والطعن في الحديث، ولكن الظاهر ورودها في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، دون أبيه علي الذي هو محل الكلام. وعليه فهذا الوجه لا يصلح للطعن في وثاقة علي بن أبي حمزة البطائني من ناحية الحديث.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ١٩٤: رقم: ١٠٦٣.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست: أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٦: رقم: ٧٣.

الوجه الثاني:

كذلك ما ذكره الكشي في رجاله، قال بن مسعود: قال أبو الحسن علي بن الحسن بن فضّال علي بن أبي حمزة كذّاب متهم، وروى أصحابنا أن أبا الحسن الرضا (عليه السلام) قال بعد موت بن ابن أبي حمزة أنه أُقعِد في قبره فسئل عن الائمة (عليهم السلام)، فأخبرهم بأسمائهم حتى انتهى إلي فَسُئِلَ فوقف فضُرب على رأسه ضربةً امتلأ قبره ناراً[1].

والرواية تامة سنداً بعد وثاقة –بل جلالة قدر محمد بن مسعود العياشي– وعلي بن الحسن بن فضّال كما تقدّم. وأما أصل دلالتها على الطعن في الحديث والرواية فهو واضح لأنه صريح قوله كذّاب.

ولكن بعد إمعان النظر في الرواية وبمعية ما تقدّم من أحوال الرجال، يصعب الحمل على إرادة نفس علي بن أبي حمزة، خصوصاً أن مقتضى توصيفه بكونه كذّاب لا ينسجم مع رواية بن أبي عمير وصفوان والبزنطي عنه وهذا الكمّ الكبير من الرواة الثقات، وبمعية

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦٤: رقم: ٧٦٤.

ما هو المعلوم من أن كتاب الكشي كثير الأغلاط والتصحيف والظاهر مما تقدّم وغيره أنه وقع في الكتاب خلط أخبار ترجمة بأخبار ترجمة أخرى، كما لعلّه الظاهر في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني، وابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة كما بات واضحاً.

وعليه فالحمل على التصحيف وإرادة الحسن بن علي بن أبي حمزة هو الأقرب.

الوجه الثالث:

ما ورد في رجال الكشي محمد بن مسعود قال: حدثني علي بن الحسن قال حدثني أبو داود المسترق عن علي بن أبي حمزة قال: قال أبو الحسن موسى (عليه السلام): يا علي أنت وأصحابك شِبه الحمير[1]. وسند الرواية مشتمل على:

الأول: محمد بن مسعود العياشي صاحب التفسير ثقة جليل القدر كثير الرواية تقدّم.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦٣: رقم: ٧٦٣: تحقيق محمد الماجدي.

الثاني: علي بن الحسين بن فضّال كذلك ثقة جليل القدر تقدّم.

الثالث: أبو داود المسترق، وهو سليمان بن سفيان:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: سليمان بن سفيان، أبو داود المسترق المنشد، مولى كِندة، ثم بني عدي منهم، روى عن سفيان بن مصعب عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، وعن الرجال وعمّر إلى سنة ٢٣١، قال أبو الفرج محمد بن موسى بن علي القزويني (رحمه الله) حدثنا إسماعيل بن علي الدُعبلي، قال حدثنا أبي قال: رأيت أبا داود المسترق وإنما سُمِّي المسترق؛ لأنه كان يسرق الناس بشعر السيد في سنة ٢٢٥، يحدّث عن سفيان بن مصعب عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، ومات سليمان سنة ٢٣١[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

أبو داود المُستَرِق له كتاب أخبرنا به أحمد بن عبدون عن بن الزبير

---

(١) أُنظر: النجاشي فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ١٨٣ إلى ١٨٤: رقم: ٤٨٥.

عن علي بن الحسين عن أبيه عن الحسن بن محبوب عنه، وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين عنه، ورواه عبد الرحمن بن أبي نجران عنه[١].

ثم أن الكشي قد أورد وأفرد باباً خاصاً بأبي داود المُسترقّ وأورد فيه جملة من الروايات، منها:

الرواية الأولى:

محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي بن فضّال عن أبي داود المُسترقّ قال: اسمه سليمان بن سفيان المُسترقّ، وهو المنشد وهو ثقة[٢].

وسند الرواية معتبر لوثاقة العياشي وابن فضّال كما تقدّم، ودلالة الرواية على وثاقة أبي داود المُسترقّ صريحةٌ جداً بل نصّ في المطلوب

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٦٩: رقم: ٨٢٩.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة:١٦٩: رقم: ٥٨٣، تحقيق: محمد الماجدي.

فالرجل ثقةٌ.

الرواية الثانية:

وهو ذيل للرواية الأولى، ونصه:

قال حمدويه: هو سليمان بن سفيان بن السمط المُسترقّ، كوفي يروي عنه الفضل بن شاذان أبو داود المُسترقّ (مشدّدة)، مولى بني أعين بن كندة وإنما سُمِّي المسترق؛ لأنه كان راوية لشعر السيد، وكان يستخفه الناس لإنشاده، ويسترق: أي يرق على أفئدتهم وكان يسمّى المنشد، وعاش ستين سنة، ومات سنة ١٣٠ [1].

نعم لابدّ من التعليق على الاختلاف في سنة وفاته بينما ذكره الكشي في المقام عن حمدويه بكونها سنة ١٣٠ للهجرة، وبين ما تقدّم من النجاشي بكونها سنة ٢٣١ للهجرة، والظاهر أنَّ الأصح ما ذكره النجاشي خصوصاً مع إشارة الكشي في كلامه إلى أنَّ أبو داود عاش ٦٠ عاماً.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٦٩، تحقيق: محمد الماجدي.

بل يعضد ذلك (أي كونه توفي سنة ٢٣١ للهجرة) رواية جمع من الأعلام عنه ممن لم يدرك الإمام الصادق(عليه السلام) أصلاً، كالفضل بن شاذان المدرك للإمام أبي محمد العسكري(عليه السلام)، وكذلك محمد بن الحسين الذي مات سنة ٢٦٢ للهجرة، والحسن بن محبوب السراد أو الزراد المولود سنة ١٥٠ للهجرة، وعبد الله بن أبي نجران الذي يعدّ من أصحاب الإمام الرضا والإمام الجواد(عليهما السلام)، ومن الواضح أنَّ مثل هؤلاء أو من هم في طبقتهم لا يمكن لهم الرواية عن شخص توفي سنة ١٣٠ للهجرة، أي قبل وفاة الإمام الصادق(عليه السلام) بعقدين تقريبا.

وفي النهاية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الكليني (قدس سره) في الكافي كثيراً ما يجعل أبو داود المُسترقّ في صدر سنده في الكافي من باب التعليق طبعاً، وكذلك يروي عنه كثيراً في طبقة الأسناد بتوسط العدّة وبتوسط واسطة واحدة وهو يروي عن الحسين بن سعيد من غير واسطة. فالمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ أبا داود المُسترقّ أو سليمان بن سفيان ثقة معتبر الحديث عَمَّرَ في

حياته.

وما في الرواية من الخدش بحال الرجل والإشارة إلى مستوى فهمه المتواضع أو عدم فهمهم للعقيدة ونحو ذلك مما لا شبهة فيه، ويؤيده رواية الكشي لنفس الرواية بطريق آخر:

حمدان بن أحمد قال: حدثنا معاوية بن حكيم عن أبي داود المُسترقّ عن عتيبة بيّاع القصب عن علي بن أبي حمزة قال: قال أبو الحسن يعني الأول (عليه السلام) يا علي أنت وأصحابك أشباه الحمير[1].

وفي السند رجال منهم:

الأول، حمدان بن أحمد.

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الرجل ورد تحت عدة عناوين، منها:

الأول: حمدان بن أحمد.

الثاني: حمدان القلنسي.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦٤ إلى ٤٦٥: رقم: ٧٦٦، تحقيق: محمد الماجدي.

الثالث: حمدان النهدي.

الرابع: حمدان النهدي القلانسي.

الخامس: محمد بن أحمد بن خاقان النهدي.

السادس: أبو جعفر القلانسي الملقب حمدان.

السابع: محمد بن أحمد النهدي.

والعمدة إنما هو الكلام باتحاد حمدان القلانسي ومحمد بن أحمد بن خاقان. فقد ذهب البعض إلى الاتحاد خصوصاً مع ملاحظة جملة من الجهات والطبقة، وبعد الاتحاد يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها، فنقول بعد التوكل على الله:

ترجم له الكشي في رجاله نقلاً عن العياشي حيث قال:

قال أبو عَمر: سألت أبا النضّر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء، -يعني علي وأحمد ابني الحسن بن علي بن فضّال الكوفيين وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي الكوفي والقاسم بن هشام اللؤلؤي الكوفي ومحمد بن أحمد وهو حمدان النهدي الكوفي، وعلي بن عبد الله بن مروان البغدادي، وإبراهيم بن محمد بن فارس، ومحمد بن يزداد

الرازي، وإسحاق بن محمد البصري–، فقال أما علي..... إلى أن قال: وأما محمد بن أحمد النهدي وهو حمدان القلنسي كوفيٌّ فقيهٌ ثقةٌ خيرٌ[1].

والسند تامّ، فإنَّ الكشي يروي الكلام عن محمد بن مسعود العياشي الثقة الجليل، صاحب التفسير عديم النظير في زمانه، ومن خصوصيات التوثيق في المقام كون المؤَّثق قريب العهد مع الراوي المراد توثيقه، فيكون تقييمه حينئذ تقييماً دقيقاً جداً، خصوصاً حينما يكون من مثل العياشي جليل القدر، مضافاً إلى شمول التقييم للرجل من عدة جهات، وهي الأصل الفقاهة والوثاقة في الحديث والتدين والسلوك الحسن، ومثل هذا التوثيق يكون محل اهتمام.

وبعبارة أخرى:

بناءً على ما هو الصحيح من كون المَدرك في حجية قول الرجال من كونه يُمثِّل مقدمة وقرينة وشاهداً ومؤيداً يحمل قيمة احتمالية معينة لها القدرة على الدخول في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، توثيقاً أو

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ١٥٤ إلى ١٥٥، تحقيق: محمد الماجدي.

تضعيفاً ففي مثل هذه الحالات يعُطى للتوثيق بهكذا صفات قيمة احتمالية أكثر من التوثيقات الأخرى؛ وذلك لقرب العهد بين الموثِّق والموثَق بالكسر والفتح.

وقد ورد في رجال الكشي في ترجمة محمد بن إبراهيم الحضيني الأهوازي ما نصّه: قال محمد بن مسعود حمدان بن أحمد من الخصيص، قال الخاصة، الخاصة[1].

والكلام سنداً لا لبس فيه؛ لأنَّ الكشي ينقله عن محمد بن مسعود العياشي السمرقندي، صاحب التفسير الجليل الثقة، ولكنّ نفس العبارة فيها نوع من الاضطراب أو قُل الغموض، ولكن مع كل ذلك فهي تصلح للتأييد لما تقدّم من التصريح بوثاقة وفقاهة وحسن عقيدة حمدان القلانسي.

ثم أنَّ النجاشي ترجم للرجل تحت عنوان محمد بن أحمد بن خاقان وقال عنه:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة: ٢٢٠ إلى ٢٢١، تحقيق: محمد الماجدي.

محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، أبو جعفر القلنسي المعروف بحمدان، كوفي مضطرب، له كتب منها كتاب المواقيت في الصلاة، كتاب فضل الكوفة، كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن حمدان[1].

وهنا لابدّ من الحديث عن الاضطراب ودلالته.

الظاهر أنَّ المراد من الاضطراب هنا ليس الخدش في رواية الرجل وحاله من ناحية الوثاقة، بل الإشارة إلى وجود نحو من أنحاء الاضطراب في حالة أو معتقده، أو رواياته من جهة الترتيب أو الأسانيد أو لعل العبارة ناقصة وفيها سقط، وكان معها مثلاً (مضطرب الحال) أو (مضطرب العقيدة) أو (مضطرب الرواية) ونحو ذلك.

وعلى جميع التقادير فلا دلالة فيها على الإشارة إلى عدم وثاقة الرجل في الحديث، بل يمكن أنْ تجتمع مع كون الرجل ثقة، فقيه، خير، ونحو ذلك.

---

(١) أُنظر: النجاشي فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٤١، رقم: ٩١٤.

وأما ابن الغضائري فقد ترجم له بالقول: محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، أبو جعفر القلنسي، الملقب بحمدان، كوفي، ضعيف، يروي عن الضعفاء[١].

وحيث أننا ذهبنا إلى اعتبار كتاب ابن الغضائري ونسبته إلى صاحبه ومؤلفه فلابدّ حينئذ من توجيه المقام، ويمكن توجيهه بالقول:

إن التعبير بـ "ضعيف" مطلقاً من دون تقييد بقيد خاص كالرواية أو الحديث ونحو ذلك، يمكن أنْ يقال بأنه يراد منه الأعم من العقيدة والرواية، وحتى الشخصية ونحو ذلك؛ وبالتالي فلا يُحمل على إرادة الضعف في الحديث على وجه خاص.

وأما تعبيره "يروي عن الضعفاء"، فقد ورد هذا التعبير بحق غير واحد من الثقات كأحمد بن محمد بن خالد البرقي وغيره، ولم يؤثر على ثبوت وثاقتهم في الحديث واعتبار مروياتهم.

فالمتحصل من جميع ما تقدّم أنَّ حمدان بن أحمد النهدي القلنسي معتبر الحديث.

---

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ٩٦، رقم: ١٤٣.

الثاني: معاوية بن حكيم، وهو معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة جليل القدر معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: هو أبو داود المُسترق (سليمان بن سفيان)، ثقة معتبر الحديث عَمَّرَ طويلا تقدّم.

الرابع: كتيبة بيّاع القصب.

هكذا ورد في رجال الكشي، ولكنه ورد في رجال الشيخ الطوسي بعنوان "عتبة بيّاع القصب كوفي"[1]. وعدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يذكر، وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

عُتبة بيّاع القصب له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل عن حميد عن القاسم بن إسماعيل عنه[2].

وفي مقابل ذلك ترجم النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة له بعنوان عتيبة بن ميمون، وقال عنه: عتيبة بن ميمون بيّاع القصب،

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٦٢، رقم: ٣٧٣٨.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: صفحة: ١٩٥، رقم: ٥٥٤.

ثقة عين مولى بُجَيلة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) له كتاب يرويه عدة. أخبرنا الحسين عن أحمد بن جعفر عن حميد عن القاسم عن إسماعيل عن علي بن النعمان عنه بكتابه.[1]

والمتحصل مما تقدم أن عتبة، أو عتيبة، أو عُيَينة بن ميمون، بيّاع القصب ثقة عين، وبالتالي فالرواية غير مخدوشة سنداً، وتقدّم الحديث في الدلالة.

الوجه الرابع:

ما رواه الكشي في رجاله عن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسين عن محمد بن جمهور عن أحمد بن الفضل عن يونس بن عبد الرحمن قال: مات أبو الحسن (عليه السلام) وليس من قوّامه أحد إلاّ وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم

(١) انظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: الصفحة: ٤٦٥-٤٦٦: رقم: ٧٦٨: تحقيق: محمد الماجدي.

موته، وكان عند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار[١].

ورجال السند هم:

الأول: علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن فيروزان القمي، كثير الورود في أسانيد الكشي لم يثبت له توثيق لدينا تقدّم.

الثاني: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقة جليل القدر تقدّم.

الثالث: أحمد بن الحسين.

في البداية لابدّ من تشخيص من هو؟، فيحتمل -بل لعلّه الأقرب- كونه أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل؛ وذلك بقرينة روايته كما في المقام وكتاب الكافي عن محمد بن جمهور كما في كتاب الحجة من الكافي[٢].

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦٥ إلى ٤٦٦: رقم: ٧٦٨: تحقيق محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: كتاب الحجة: الجزء الأول: باب: ١٠٨: الحديث ٣٧.

ثم إنّ النجاشي ترجم للرجل في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، أبو جعفر، كوفي، ثقة، من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بياع السابري، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتبٌ لا يعُرف منها إلاّ النوادر، قرأته أنا وأحمد بن الحسين (رحمه الله) على أبيه عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي عن محمد بن أحمد بن يحيى عنه، وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): له كتاب في الإمامة أخبرنا به أبي عن العطار عن أبيه عن أحمد بن أبي زاهر عن أحمد بن الحسين به[1].

وترجم له ابن الغضائري بالقول:

أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل، أبو جعفر، له كتاب في الإمامة أخبرنا به أبي عن العطّار عن أبيه عن أحمد بن أبي زاهر عن أحمد بن الحسين به[2].

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٨٣: رقم: ٢٠٠.

(٢) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ١٢٢: رقم: ٢٠٨.

فالنتيجة أنَّ الرجل ثقة من أصحابنا.

الرابع: محمد بن جمهور، وهو محمد بن الحسن بن جمهور العمي البصري، ضعيف في الحديث تقدّم.

الخامس: أحمد بن الفضل، وهو أحمد بن الفضل الخزاعي الكُناسي، لم يثبت له توثيق لدينا تقدّم.

السادس: يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين، ثقة جليل القدر معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فالرواية غير معتبرة سنداً.

ولكن هناك مجموعة أخرى من الروايات تدلّ على هذا الحدث كما في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (قدس سره)[1]، بل أكثر من ذلك فتلك الروايات أشارت إلى أن البطائني سعى سعياً حثيثاً لمنع إثبات إمامة الإمام الرضا (عليه السلام) من خلال استخدام المال الذي بين يديه وعرض على الأعلام كيونس بن عبد الرحمن عشرة آلاف دينار للكفّ عن الدعوة للإمام الرضا (عليه السلام)، وحيث انه لم يستطيع استمالته إلى ما

(١) أُنظر: الطوسي الغيبة: صفحة: ٦٣ وما بعدها.

يريده، ذهب لدعوة آخرين كحمزة بن بزيع وابن المكاري وكرّام الخثعمي، لتشكيل تحالف ضد إثبات إمامة الإمام الرضا(عليه السلام) وهي محنة معروفة في تاريخ الأئمة (عليهم السلام).

وحيث أنَّ البطائني لم يكن شخصاً عادياً، بل كان راوية حديث يعرف ويدرك أهمية الحديث في إثبات ونفي الأحكام والعقائد وجملة من الأمور الأخرى في الشريعة المقدسة، ويعرف ما للرواية من أثر كبير في اثبات أو نفي مثل الإمامة وغيرها، فسلك مسلكًا خطيراً جداً من خلال وضعه واختلاقه لجملة من الروايات ونسبها إلى الإمام الصادق (عليه السلام)، وكذلك إلى الإمام الكاظم (عليه السلام) الغاية منها قطع الطريق على إثبات الإمام الرضا (عليه السلام)، وكان محور تلك الأحاديث المكذوبة الموضوعة هو نفي وفاة الإمام الكاظم(عليه السلام)، حتى لا يطرح السؤال القائل من الإمام من بعده.

ومن جملة ما وضعه من الحديث على لسان الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: من جاءك فقال لك أنه مرض ابني (أي الإمام الكاظم (عليه السلام)) هذا وأغمضه وغسله ووضعه في لحد ونفض يده من تراب

قبره فلا تصدقه[١].

ومن الطبيعي أنْ يكون هناك رد فعل قوي من الإمام الرضا (عليه السلام) تجاهه، حتى ورد في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي من شهادة الإمام الرضا (عليه السلام) بكذب علي بن أبي حمزة البطائني من القول بأنه أليس هو الذي يروي أنَّ رأس المهدي أي بن المنصور يهدى إلى عيسى بن موسى وهو ولي عهد المنصور بجعل من جده السفّاح وهو صاحب السفياني؟ وقال إن أبا الحسن يعود إلى ثمانية أشهر، فما استبان لهم كَذِبه[٢].

وإلى ذلك أشار الكشي في رجاله نقلاً عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: قلت..... إلى آخره.. وسمعته يقول في ابن أبي حمزة أما استبان لكم كَذِبه؟ أليس هو الذي يروي إن رأس المهدي يهدى إلى عيسى بن موسى وهو صاحب السفياني؟ وقال إن أبا الحسن

(١) أُنظر: الطوسي: الغيبة: صفحة: ٥٥.

(٢) أُنظر: الطوسي: الغيبة: صفحة: ٦٩ إلى ٧٠.

يعود إلى ثمانية أشهر[١]؟

وطبيعة مجريات الأحداث أوصلت الأمور إلى اللقاء المباشر بين علي بن أبي حمزة البطائني وأعوانه الذين اشتراهم بالمال كما تقدّم، وهم بن السرّاج وابن المكاري من جهة، والإمام الرضا (عليه السلام) من الجهة الأخرى، وجرت محاورة مهمة نقلها الكشي بسنده عن بعض الأصحاب من أنه كنت عند الرضا (عليه السلام) فدخل عليه علي بن أبي حمزة وبن السرّاج وابن المكاري، فقال له ابن أبي حمزة: ما فعل أبوك؟ قال: مضى، قال مضى موتا؟ قال: نعم. قال، فقال: الى من عهد؟، قال: إليّ، قال: فأنت إمام مفترض طاعته من اللهّ قال: نعم. قال ابن السراج و ابن المكاري: قد والله أمكنك من نفسه، قال: ويلك ربّما أمكنت، أتريد أن آتِيَ بغداد وأقول لهارون أنا إمام مفترض طاعتي؟ والله ما ذلك عليّ وإنما قلت ذلك لكم عندما بلغني من اختلاف كلمتكم وتشتت أمركم لئلا يصير سِرّكم في يد عدوكم. قال له ابن

(١) أُنظر: الطوسي: إختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٦٦ إلى ٤٦٧.

أبي حمزة: لقد أظهرت شيئاً ما كان يظهره أحد من آبائك ولا يتكلم به، قال: بلى والله لقد تكلّم به خير آبائي رسول اللهّ (صلى الله عليه وآله) لمّا أمره الله (تعالى) أن ينذر عشيرته الاقربين، جمع من أهل بيته أربعين رجلاً وقال لهم إنّي رسول الله إليكم وكان أشدهم تكذيباً له وتأليباً عليه عمه أبو لهب، فقال لهم النبي (صلى الله عليه وآله): إن خدشني خدشٌ فلست بنبي. فهذا أول ما أُبدِء لكم من آية النبوة، وأنا أقول إن خدشني هارون خدش فلست بإمام، فهذا ما أُبدِءَ لكم من آية الإمامة. قال له علي: انا روينا عن آبائك أن الإمام لا يلي أمره إلا إمام مثله؟ فقال له أبو الحسن (عليه السلام): فأخبرني عن الحسين بن علي (عليهما السلام) كان إماما أو كان غير إمام؟ قال: كان إمامًا، قال: فمن وُلِّيَ أمره؟ قال: علي بن الحسين، قال: وأين كان علي بن الحسين (عليهما السلام)؟ قال: كان محبوساً بالكوفة في يد عبيد الله بن زياد، قال: خرج وهم لا يعلمون حتى وُلِّي أمر أبيه ثم انصرف. فقال له أبو الحسن(عليه السلام): إن هذا أمكن علي بن الحسين(عليهما السلام) أن يأتيَ كربلاء فيلي أمر أبيه، فهو يُمكِّن صاحب هذا الامر أن يأتيَ بغداد فَيلِي أمر أبيه ثم ينصرف وليس في حبس ولا في

أسار. قال له علي: إنا روينا أن الامام لا يمضي حتى يرى عقبه؟ قال: فقال أبو الحسن(عليه السلام): أمَا رَوَيتم في هذا الحديث غير هذا؟ قال: لا، قال: بلى والله لقد رَوَيتم فيه إلا القائم وأنتم لا تدرون ما معناه ولِمَ قيل، قال له علي: بلى والله إنَّ هذا لفي الحديث، قال له أبو الحسن(عليه السلام): ويلك كيف اجترأت عَليَّ بشيء تدَّعي بعضه. ثم قال: يا شيخ إتّقِ الله ولا تكن من الصادين عن دين الله تعالى[1].

ولا بد من الإلتفات إلى أن كلمات الخدش والقدح بالبطائني، كانت بعد الوقف على الإمام الكاظم (عليه السلام). والظاهر أنَّ دواعي الانحراف لم تكن موجودة أيام الإمام الكاظم (عليه السلام)، بل ظهرت بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)؛ ولذلك في المرحلة الأولى- مرحلة الوثاقة من حال البطائني- يمكن أنْ تكون مرحلة أخذ الأعلام منه والاعتماد عليه والإستناد إلى مروياته وأفعاله الأخرى بخلاف المرحلة الثانية، - مرحلة الانحراف وعدم الوثاقة-، وبذلك يتكشف موقف البطائني

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٧٦٣ إلى ٧٦٤: رقم: ٨٨٣.

المعادي أو العدائي تجاه الإمام الرضا(عليه السلام)، وسلوكه مسلك الوضع والكَذِب لتثبيت مذهبه وادعائه، وعادة كما هو الملاحظ على أرض الواقع سريان هذا المذهب والمنهج في عموم حياة مثل هؤلاء.

فكما يُكذِّب من جهة إثبات عقيدته الفاسدة، فكذلك يمكن أن يفعل لإثبات احكام شرعية أو نحو ذلك، فإنه مع هذا المستوى من العداء لا يبقى اطمئنان بحديث البطائني.

ومن هنا يبرز السؤال التالي وهو:

ما دام الأمر كذلك فحتى لو سلّمنا بضعفه وعدم اعتبار مروياته بعد التوقف والانحراف، فلا داعي لترك مروياته قبل الوقف، وهي مرحلة لم يثبت للرجل خدش فيها من ناحية اعتبار المرويات.

ومن هنا فلابدّ من طرح مائز واقعي يميز لنا روايات علي بن أبي حمزة قبل الوقف فيؤخذ بها ورواياته بعد الوقف فلا يؤخذ بها.

ويمكن تصور أكثر من مائز، منها:

الأول: ما أشير إليه في كلمات الأعلام في روايات بعض أهل الانحراف، وهو تقييدهم لما يروونه عنهم بقولهم قبل الإنحراف أو

قبل الوقف إذا كان الإنحراف متمظهراً بمظهر الوقف ونحو ذلك. ويمكن أن يقال إنه لا حاجة إلى التقييد لأمرين:

الأول: أن هناك ارتكاز عام يمنع الرواة المخالفين لأصحاب الوقف من الرواية عنهم حال وقفهم، فلذلك يشكل هذا الإرتكاز الداخلي مانع عن الرواية عنهم حال انحرافهم ويسقط بذلك الحاجة للتقييد.

الثاني: أنه لعّل المخالفين للوقف لم يكن ينظر إلى الوقف على أنه انحراف كبير يمنع عن الأخذ بمرويات الواقفة، ولعلهّم لذلك لم يقيدوا، وكانوا يقيدون في حالات الانحراف الأكبر من ذلك، والمخرج من الملة والدين كالغلّو ونحو ذلك.

الثاني: بالاستعانة بالطبقات والمقطع الزماني، كأن يكون كل من لم يكن من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الكاظم (عليه السلام) فيبعد روايته عن علي بن أبي حمزة بعد الانحراف. وكل من كان من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) أو الإمام الجواد (عليه السلام) ومن بعدهم فيكون ممن رووا عن البطائني بعد الانحراف.

والإنصاف أنَّ جمع كبير من الأعلام لم يسلم من شائبة الوقف، ولو في مرحلة من مراحل حياته، كعبد الله بن جبلة وعثمان بن عيسى وعبد الله بن المغيرة والحسن بن علي بن الوشاء الذي رجع عن الوقف في آخر حياة الإمام الرضا (عليه السلام)، بل وحتى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي في بداية حياته، بل كذلك شعيب، بل كذلك ثبت ليونس بن عبد الرحمن الوقف في بداية إمامة الإمام الرضا (عليه السلام) ولو في الجملة. فإن الروايات المروية عن علي بن أبي حمزة في جوامع الأحاديث على ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه عنه الواقفة أمثال:

١ – عبد الله بن جِبلَّة.

٢ – وعثمان بن عيسى.

٣ – والقاسم بن محمد الجوهري، الذي له وحده ما يزيد على مائة رواية عنه.

الثاني: ما رواه عنه جمع ممن قضوا شطرا من حياتهم على القول بالوقف لك:

١-الحسن بن علي الوشاء.

٢-وعبد الله بن المغيرة.

٣-بل وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

الثالث: ما رواه عدد ممن لم يقولوا بالوقف أصلا ك:

١-ابن أبي عمير.

٢-وصفوان.

٣-وجعفر بن بشير.

٤-والحسن بن محبوب.

وما يمكن أن يدعي أنه ما تحمّله عن الاصحاب قبل قوله بالوقف لا بعده، إنما هو القسم الأخير فقط؛ مع أنه لا يخلو من بعض النظر أيضاً، فإنه لا توجد شواهد واضحة على انقطاع الصلة بين ابن أبي حمزة وبين أصحابنا الذين قالوا بإمامة الإمام الرضا(عليه السلام) ولاسيما قبل أن يصّر على انحرافه به ويتمادى في غيه، بل الملاحظ أنَّ يونس بن عبد الرحمن الذي كان من عُمَد من تصدى للقول بالوقف فزع من قول الإمام الرضا(عليه السلام) في حق ابن أبي حمزة بعد موته من أنه دخل النار،

مما يشير إلى أنه وأضرابه لم يكونوا ينظرون إلى الرجل وأمثاله من الواقفة بما يقتضي قطع الاتصال بهم، فتأمل[١].

والإنصاف أنه يمكن القول بأنَّ الطرق التي ذكرت للتمييز بين روايات قبل الوقف وبعده وإن كانت ممكنة، ولكنها واقعاً وعملاً صعباً جداً؛ خصوصاً بعد التداخل في أحوال الرواة ومسيرتهم المذهبية والاعتقادية، واختلاف كلمات الأعلام في نسبة الوقف للواحد تلو الآخر.

فعليه: إنْ أمكن تشخيص كون الرواية مأخوذة عن علي بن أبي حمزة البطائني قبل الوقف أمكن الاعتماد عليها، ولكن هذا صعب جداً، ولكن لعله يمكن من خلال القرائن والشواهد والمؤيدات إن أمكن.

وإن أمكن تشخيص كون الرواية تحملت عنه بعد الوقف أو لم يطمئن لكون التحمل عنه كان قبل الوقف فعلى كلا التقديرين تكون

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٣٥٥ إلى ٣٥٨.

الرواية حينئذ غير معتبرة.

وبعبارة أخرى يكون الأساس في روايات علي بن أبي حمزة البطائني عدم الاعتبار ما لم يُطمئن بتحمّل الرواية عنه قبل الوقف بمعية القرائن والشواهد والمؤيدات الحافة بكل خبر أو رواية، وهذا صعب.

وبهذا يتُمُّ ما أردنا الحديث عنه في سيرة علي بن أبي حمزة البطائني من الجهة الرجالية، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

والحمد لله ربّ العالمين

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤ - ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس موضوعات
علي بن أبي حمزة البطائني

مقدمة ٧
إطلالة عامة على علي بن أبي حمزة البطائني: ٩
الرجل قد روى عن جمع، منهم: ١٠
إطلالة عامة على ترجمة البطائني في كتب الرجال المتقدمين: ١١
ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة ١١
ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم .١٢
يقع الكلام في مقامين: ١٤
المقام الأول: في الأدلة التي ذُكرت في مقام الاستدلال على وثاقة البطائني. ١٤
المقام الثاني: في الأدلة التي ذُكرت في مقام الاستدلال على ضعف أو عدم اعتبار مروياته. ١٤
الكلام في المقام الأول: ١٤
الوجه الأول: ما استدل به جمع منهم المحدث النوري ١٤
وفي الحقيقة يمكن المناقشة في هذا الوجه من عدة جهات: ١٥

الجهة الأولى: ١٥
الجهة الثانية: ١٧
الجهة الثالثة: ١٨
الوجه الثاني: وهو الذي أشار إليه المحدث النوري ١٨
للمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله: ١٩
الوجه الثالث: رواية مشايخ الثقات الذين ثبت أنهم لا يروون بل ولا يرسلون إلاّ عن ثقة، ٢٠
الوجه الرابع: ما أشار إليه المحدث النوري ٢٩
ولكن يرد على هذا الوجه ٣٠
الوجه الخامس: ما ذكره كذلك المحدث النوري ٣٠
لنا في المقام كلام حاصله: ٣١
الوجه السادس: ما ذكره المحدث النوري ٣١
للمناقشة في هذا الوجه مجال واسع لأمور: ٣٢
الأمر الأول ٣٢
الامر الثاني ٣٣

الوجه السابع: وهـــو الوجه الذي يتمحور حول كلمات ابن الغضائري ٣٣
وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع وحاصله: ٣٣
الوجه الثامن: وهو الذي أشار إليه المحدث النوري ٣٥
وللمناقشة في هذا الوجه مجالٌ: ٣٦
الوجه التاسع: ما ذُكر من أنَّ للصدوق طريق صحيح إليه ٣٨
والجواب عن هذا الوجه تقدّم غير مرة وحاصله: ٣٨
الوجه العاشر: وقوع الرجل في ما يسمى بتفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ٣٨
وللمناقشة فيه مجال واسع بعدّة أمور: ٣٩
فالمتحصل من جميع ما تقدّم من الوجوه: ٤١
أما الكلام في المقـــام الثاني: في وجوه ضعف علي بن أبي حمزة البطائني ٤١
الوجه الأول: ما ورد في رجال الكشي ٤١
الوجه الثاني: كذلك ما ذكره الكشي في رجاله ٤٦

الوجه الثالث: ما ورد في رجال الكشي ٤٧
أبو داود المسترق، وهو سليمان بن سفيان: ٤٨
حمدان بن أحمد النهدي القلنسي. ٥٢
الحديث عن الاضطراب ودلالته. ٥٦
كتيبة بيّاع القصب.....٥٨
الوجه الرابع: ما رواه الكشي في رجاله ٥٩
أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل.....٦٠
طرح مائز واقعي يميز لنا روايات علي بن أبي حمزة قبل الوقف فيؤخذ بها ورواياته بعد الوقف فلا يؤخذ بها.....٦٨
النتيجة النهائية في حال علي بن ابي حمزة البطائني ٧٣